مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية

أ.الطاهر جبلي
جامعة تلمسان

مما لاشك فيه أن الكتابة الأكاديمية التي ينشدها البحث التاريخي هي تلك التي لا تفرض عليها الوصاية المغرضة، والغير مندرجة في توجّه يؤدي بها إلى احتكار تصور ما، وتهدف إلى تكريس شرعية طرف ما على حساب آخر.

وعلى هذا الأساس فإن غاية الجيل الجديد من الباحثين في ميدان التاريخ هي إيجاد مساحة من الحرية وهامش حركة، ودعم معنوي ومادي يعطى دون مساومات من أجل إتاحة الفرصة لنشأة مدرسة تاريخية جزائرية تكون الحقيقة التاريخية هي الشعار والمسعى في آن واحد.

ومن هذا المنطلق كان الدافع المعرفي والعلمي بحكم التخصص في مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962)، وراء اختياري لموضوع ذي طابع سياسي وعسكري يتعلق بتلك الهيئات والتنظيمات التي استحدثتها القيادة العليا للثورة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة الشرقية كنموذج لهذه الدراسة المتواضعة، محاولا التركيز فيها على جملة الظروف و الملابسات التي تأسست فيها القاعدة الشرقية، و الإحاطة بخلفيات العلاقة التي كانت تحدد موقع القاعدة بالمحيط (الولايتين الأولى " الأوراس النمامشة" و الثانية، " الشمال القسنطيني).

كما أحاول الإجابة على أسئلة من قبيل: ما المقصود بمصطلح القاعدة الشرقية؟ وما هو الحيّز الذي شغلته خلال انعقاد مؤتمر الصومام في صائفة 1956؟ وهل كان حصول القاعدة على وضع ولاية ثمرة اتفاق مع لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) وهل مرّد ذلك يعود إلى تخوّف قيادة الثورة في الخارج (تونس) من تنامي " النزعة الجهوية" أو ما عرف عند البعض ممن عاصروا وقائع تلك الفترة، " بالجمهورية السوقهراسية"، والقوة العسكرية للقاعدة بمعزل عن الولايتين الحدوديتين (الأولى والثانية) ؟ و أيّ وضع رسمي أسند إليها من قبل قيادة الثورة في تونس؟

القاعدة الشرقية:

قبل الولوج في صلب هذه المحاولة، من الواجب إزالة اللبس المحتمل لدى القارئ حول العلاقة بين الإطار الجغرافي لمنطقة سوق الأهراس [1] وبين الإطار السياسي والعسكري التنظيمي الشرقية. يمكن أن يحتمل مدلول التسمية بعدا جغرافيا أو إداريا أو إطار لنشاط اقتصادي أو إجتماعي.

لكن تسمية أو مصطلح " القاعدة الشرقية" لا يمكن أن يحتمل إلا مدلولا واحد يتعلق بإطار تنظيمي يعكس دورا سياسيا وعسكريا ويعبر عن نشاط ثوري محدد بالزمان والمكان، ومن

خلال هذه المقارنة يتضح أن مصطلح القاعدة الشرقية يمكنه أن يعبر بدقة عن موقع منطقة جغرافية [2] بأقصى الشمال الشرقي للجزائر من ذلك الكل الذي اندرجت في إطاره أحداث الثورة التحريرية.

ظروف و ملابسات العمل المسلح في منطقة سوق أهراس قبل مؤتمر الصومام 1956

لقد لازمت وتيرة العمل المسلح في منطقة سوق أهراس منذ الانطلاقة إلى عشية انعقاد مؤتمر الصومام، جملة من الظروف و الملابسات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ - عند الانطلاقة كانت منطقة سوق أهراس تابعة من الناحية التنظيمية إلى المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) باعتبار أن باجي مختار، كان مساعدا لديدوش مراد الذي كان مشرفا عاما على قيادة المنطقة الثانية، غير أنها عرفت وضعا تنظيميا جديدا بانضمامها إلى قيادة الأوراس ابتداء من 14 أوت 1955، عندما تنازل عنها زيغود يوسف لشيهاني بشير قائد المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) مقابل العدة والعتاد. [3]

ب - لقد أفرز استشهاد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954م، وضعا حرجا حفّز قيادة الأوراس النمامشة على محاولة إلحاق منطقة سوق

أهراس إلى نفوذها بعد تسوية مع قيادة الشمال القسنطيني، إلاّ أنها دخلت مرة أخرى في صراعات بين القادة المحليين والوافدين إليها من قيادة الأوراس النمامشة [4]. وتمخض عن تلك الصراعات تعكير أجواء الثورة بصورة سلبية.

ج - ظلّت منطقة سوق أهراس، بما فيها القالة، و الونزة، منطقة تجاذب باعتبارها أهم نقطة لتمرير السلاح من الخارج نحو الولايات الداخلية، لتوفرّها على بنية طبيعية مقارنة بالمناطق الجنوبية العارية.

د - إنّ الميزة العامة التي عرفتها الثورة في المنطقتين الأولى والثانية تمثلت في عدم الاستقرار و الاضطرابات المتعاقبة على مستوى القيادات العليا، اثر استشهاد مجموعة من أبرز أعمدة الثورة التحريرية (باجي مختار، وديدوش مراد، و شيهاني بشير، وعباس لغرور ومصطفى بن بولعيد، وزيغود يوسف) الأمر الذي انعكس سلبا بفعل ازدياد حالات شغور القيادة في المستويات الدّنيا، مما فتح الباب أمام العديد من المبادرات الفردية لتسوية المشاكل المطروحة والتي انجرّ عنها في العديد من الأحيان أخطاء فادحة.

وبعد ظروف صعبة مرت بها المنطقة، وانسحاب القيادة الوافدة (قيادة النمامشة) التي كان على رأسها المجاهد قتال الوردى، عرف النشاط الثوري تصاعدا ملحوظا بانضمام عدد كبير من العناصر البارزة في الجيش الفرنسي إلى صفوف جيش التحرير الوطني إثر

عملية البطيحة في شهر مارس 1956، وهي العناصر التي سوف تشّكل نواة الجيش العصري للقاعدة الشرقية فيما بعد[5].

وانطلاقا من هذه المستجّدات الجديدة، بدأت أولى المحاولات للتحكّم في المنطقة بتأسيس هيئة للقيادة، إذ أنه بعد رحيل قيادة النمامشة عمل مسؤولو المنطقة، بنصيحة المجاهد قتال الوردي بخصوص المحافظة على وحدة الصف واقتراح المجاهد عمارة بوقلاز [6] على قيادة منطقة سوق أهراس، ويذكر هذا الأخير " بأن مسؤولي المنطقة عملوا بنصحية الوردي، واتصلوا بي عدة مرات لتحّمل أعباء قيادة الناحية، وأرسلوا إليّ عدة دوريات حول هذا الموضوع، فرفضت ذلك لأني كنت أعرف طبيعة الأوضاع النظامية بالمنطقة" [7].

وبعد محاولات متكررة من طرف مسؤولي النواحي قبل المجاهد عمارة بوقلاز بمهمة مسؤولية منطقة سوق أهراس، وبناءا على ذلك، قام بتطبيق نفس النظام السياسي والعسكري الذي عرفته ناحية القالة، علما بأن سوق أهراس كانت هي الأخرى تعرف تنظيما ثوريا وضع قواعده القادة الأوائل للمنطقة منذ فترة قيادة باجي مختار عند الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954[8].

- نحو تجسيد مشروع فكرة ولاية سوق أهراس:

واجه المسؤول الجديد صعوبات كبيرة [9] بسبب الظروف التي مرّ بها العمل المسلح من قبل، وهو الأمر الذي أدى إلى تبلور فكرة القاعدة الشرقية أو ((ولاية سوق أهراس) كما كان يسميها البعض من المجاهدين على حد تعبير المجاهد عمار بوقلاز، ويضيف في نفس السياق بأنه " عمل مع الإخوة رباحي نوار، والحاج علي وعبد الله بلهوشات و بوجمعة عوادي ومحمود الشريف على إخراج تلك الفكرة إلى الوجود بجمع شمل نواحي سوق أهراس و النمامشة و سدراتة والبيضة وجزء من الناحية الثانية التي كان يشرف عليها عمارة بن عودة وجعلها منطقة واحدة أطلق عليها ولاية سوق أهراس". [10]

تمت أولى الخطوات العلمية من أجل تجسيد فكرة ولاية وسق أهراس، عندما دعا قادة القطاعات (الأقسام) إلى الاجتماع فيما بينهم بالماء الأحمر في شهر جوان 1956 [11] لتشكيل قيادة لهذه الولاية، ورفض الانتماء لأي ولاية أخرى، ولم يسفر هذا الاجتماع على نتيجة تذكر بسبب وقوع معركة ضاربة مع قوات العدو.

وبعد أسبوع فقط التقى قادة منطقة سوق أهراس مرة أخرى بالماء الأحمر في 18 جوان 1956، حيث درس الحاضرون في هذا الاجتماع الوضع العام والظروف الصعبة التي مر بها النشاط الثوري في المنطقة.[12]

وفي هذا السياق يذكر المجاهد شويشي العيساني في شهادة له " بأن الاجتماعات تمت ثلاث مرات في أولاد بشيح، وبني صالح وفي مزرعة المقراني أين اتفق الجميع على الإعلان عن ولاية سوق أهراس التي ضمت القالة، و سدراتة وبوثلجة، وسوق أهراس، والونزة وعين عمارة بوقلاز على رأس قيادتها .[13]

- وفد منطقة سوق أهراس وفرصة المشاركة في مؤتمر الصومام

عندما اقتربت إلى مسامع قادة منطقة سوق أهراس، وعلى رأسهم عمارة بوقلاز أخبارا عن استعداد قيادة الثورة لعقد مؤتمر تنظيمي بمنطقة الصومام، حاول القائد الجديد استغلال الفرصة لعرض تقرير حول الوضعية العامة للمنطقة أمام المؤتمرين، وهو التقرير الذي تم إنجازه إثر اجتماع الماء الأحمر في 18 جوان 1956، وقام بإرسال وفد للمشاركة في المؤتمر ترأسه كل من عمار بن زودة، و رماضنية الحفناوي اللذّين توجها في شهر جوان 1956 إلى الشمال القسنطيني لكنهما أخبرا في الطريق من طرف بعض القادة المحليين هناك بأن المؤتمر انعقد وانتهت جلساته. [14]

بينما يشير أحد تقارير المنظمة الوطنية للمجاهدين على هامش الملتقى الجهوي لتاريخ القاعدة الشرقية في شهر فيفري 1956، إلى أن وفد منطقة سوق أهراس إلى مؤتمر الصومام تم إشعاره في الشمال القسنطيني بأن المؤتمر قد تم تأجليه، وطلب من ممثلي الوفد تسليم التقرير لتسجيل محتواه ضمن جدول أعمال المؤتمر بالرغم من عدم مشاركة أصحابه. [15]

ويلاحظ هنا أن شهادة المجاهد عمار بوقلاز التي تدعّمها شهادة أخرى للمجاهد صالح شلبي المدعو (بوشقوف) تشير إلى احتمال حدوث مغالطة متعمّدة من قبل قادة الشمال القسنطيني لتضليل وتفويت الفرصة على الوفد الذي أرسله عمار بوقلاز للمشاركة في مؤتمر الصومام بتقرير منطقة سوق أهراس الذي تضّمن " مطالب جزئية"، بينما نجد أن ما تضمّنه تقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين السالف الذكر يزيل اللّبس المحتمل عندما أشار إلى فكرة تأجيل المؤتمر، وهو ما يوافق المعطيات التاريخية المرتبطة بتاريخ انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956، وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى أن وفد منطقة سوق أهراس وصل إلى الشمال القسنطيني في طريقه إلى مؤتمر الصومام، في جوان 1956.

4- إشكالية العلاقة بين قرارات مؤتمر الصومام والوضع التنظيمي لمنطقة سوق أهراس

عرف مسار الثورة التحريرية منعطفا حاسما في أواخر صائفة 1956 إذ انعقد" في الوادي الكبير (الصومام) حدث ذو أهمية كبرى، كان الفرنسيون يجهلونه، ولم يعلمو به إلا شهرا بعد ذلك. [16]

والإشارة هنا إلى مؤتمر الصومام الذي أعطى للثورة أبعادا تنظيمية في غاية الدقة والصرامة[17] فقد أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير تنظيم الكفاح المسلح بعد استكمال انتشار وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي للثورة وهو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام [18] أو أرضية الصومام بتسمية أخرى.

لكن الملاحظ عند هذا المقام، أن ذلك الاجتماع الذي يعد من أهم التطورات الكبيرة خلال سنة 1956، والتي كانت انعكاسا لمسار الثورة التحريرية التي تناصى تأثريها محليا، و جهويا ودوليا، شهد حضور وفود الشمال القسنطيني، والعاصمة، والقبائل في حين غاب عنه وفد الأوراس والوفد الخارجي الذي أعلن ابن مهدي خلال ترأسه للمؤتمر أن بن بلة و خيضر، وأيت أحمد، قد أعطوا موافقتهم على مشروع الأرضية [19].

ويمكن التساؤل هنا حول خلفيّات علاقة قرارات مؤتمر

الصومام بالوضع العام والتنظيمي لمنطقة سوق أهراس؟

وكمحاولة لاستجلاء حيثيات تلك العلاقة انطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة والمتاحة، يمكن الإشارة إلى أن الوفد الذي أرسلته منطقة سوق أهراس لم يحظ بفرصة المشاركة، إلا أن زيغود يوسف مسؤول الشمال القسنطيني الذي كان أوّل المتدخلين في الجلسة الأولى لمؤتمر الصومام، قدّم تقريرا مفصّلا عن الوضع في منطقته وسجلّ ملاحظة تتعلق بالتنظيم، حيث أشار إلى أن الجهة المحاذية للحدود التونسية أصبحت تابعة للمنطقة الأولى (الأوراس، النمامشة)[20]، وهو ما يؤكد التسوية التي أبرمها مع شيهاني بشير قبيل هجومات 20 أوت 1955 إلا أن قيادة الثورة ممثلة في الجهاز التنفيذي الذي أقرّه مؤتمر الصومام رأت أن الجبهة التي تمتد من سوق أهراس حتى القالة تابعة تنظيميا لمنطقة الشمال القسنطيني [21] وهو الأمر الذي أعاد منطقة سوق أهراس إلى وضع ما قبل 14 أوت 1955.

ويجدر الذكر إلى أن ملحق تقرير المنطقة الثانية كان قد أشار إلى أن المناطق الحدودية مع تونس تخضع لرقابة الأوراس، وملحقة بناحية سوق أهراس، ويشير محمد لحس زغيدي إلى أن " الجبهة المحاذية للحدود مراقبة من طرف الأوراس مع أنه كان من المقرر منذ بداية الثورة أن تكون الجبهة التي تمتد من سوق أهراس إلى

القالة تابعة للشمال القسنطيني [22]. لكن في نفس الوقت يبدو أن الرأي الذي ذهب إليه مؤلف مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، لم يضع في الحسبان اتفاق زيغود. شيهاني."

لقد شعر قادة منطقة سوق أهراس الطموحين إلى إحراز وضع مميز في الإطار التنظيمي العام للثورة بخيبة أمل فيما انتهت إليه قرارات مؤتمر الصومام، إذ يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأن " المؤتمر الذي قسّم البلاد إلى ست ولايات لم يؤخذ بعين الاعتبار كيان ناحيتنا في خدمة الثورة نظرا للموقع الجغرافي والاستراتيجي [23].

وفي هذا الصدد يذكر أن محضر جلسات مؤتمر الصومام، تضمن الإشارة إلى وضعية ولاية سوق أهراس الغائبة عن المؤتمر أتخذ لها الحل المتمثل في إرسال زيغود وإبراهيم مزهودي لحل مسألة سوق أهراس و النمامشة وتعطى لهما السلطات الكافية لذلك، كما كلف أوعمران ومحمود الشريف و عميروش لحل مشاكل الأوراس والجنوب [24].

ومرة أخرى يمكن القول أن المؤتمرين بما فيهم زيغود يوسف باعتباره المسؤول السابق على منطقة سوق أهراس كانوا دون معرفة أو دراية بأن منطقة سوق أهراس قد تمكنت من فضّ مشكلتها بمبادرة محلية إثر انسحاب قيادة النمامشة ، وهذا ما يؤكد أن وضعية عمارة بوقلاز على رأس المنطقة قد تم دون تنسيق

مع قيادة المناطق الأخرى، ويمكن تبرير ذلك بافتقاد الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962) إلى إطار عام تنظيمي محكم، وهو الشيء الذي تمخّض عنه مؤتمر الصومام والذي تتلخص أهميته التاريخية في هذا الجانب.

أثر قرارات الصومام في تأزم علاقة قيادة منطقة سوق أهراس بالجهاز التنفيذي للثورة التحريرية C.C.E

لقد أحدثت تلك المبادرات الساعية إلى تطبيق قرارات مؤتمر الصومام بعض الخلل في علاقة منطقتي سوق أهراس والولاية الأولى بالجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، إذ سرعان ما سارت مجريات الأمور نحو انسداد انجرت عنه أزمة حادة بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة منطقة سوق أهراس وفي مرحلة لاحقة مع قادة الولاية الأولى الذين انضموا إلى الأطراف الرافضة لبعض ما جاء به مؤتمر الصومام من قرارات وتسويات سياسية وتنظيمية.

إذ يذكر المجاهد عمارة بوقلاز أن " قادة ناحية سوق أهراس اجتمعوا وقرّروا جملة من التوصيات أهمها:

1 - مباركة مؤتمر الصومام كإطار للتوحيد والتنظيم

2 - رفض التقسيم المتعلق بناحية سوق أهراس.

3 - الإعلان عن تكوين ولاية سوق أهراس [25].

ويضيف المجاهد شويشي العيساني " أن تكوين ولاية سوق أهراس كان في 16 نوفمبر 1956"[26]، ويمكن تفسير اتخاذ ذلك القرار الخطير في منتصف شهر نوفمبر إلى صدور مشروع أرضية الصومام بصورة علنية في صحافة الثورة في 1 نوفمبر 1956 [27].

دور الوفد الخارجي (محساس عنصر جديد في الأزمة)

يشير المجاهد عمارة بوقلاز إلى أن قرار الإعلان عن ولاية سوق أهراس، تسبب في إشكالية كبيرة لقيادة الثورة (C.C.E) ، إثر بروز عنصر جديد في تلك الأزمة، إذ انضم ممثل أحد أعضاء الوفد الخارجي الذين ألقي القبض عليهم في 22 أكتوبر 1956 إلى الرافضين لما جاء به مؤتمر الصومام.

فبعد إلقاء القبض على رابح بطاط قائد المنطقة الرابعة استأذن المناضل علي محساس (الأصح مهساس) الوفد الخارجي للدخول إلى الجزائر لاستخلافه، بحكم درايته الكبيرة بالمنطقة، غير أن الوفد الخارجي أشار عليه بالتوجه إلى شرق البلاد لمهام تنتظره هناك [28]، ومع خريف 1956 التحق محساس بمنصبه الجديد بناءا على المهمة التي كلفه بها المجاهد أحمد بن بلة رئيس الوفد الخارجي بالقاهرة، كمسؤول سياسي وعسكري على

قاعدة تونس[29].

ويمكن القول أنه منذ هذا التاريخ لعب المجاهد محساس دورا بارزا، وفعالا في تكوين قاعدة لتموين الثورة في الداخل والتي سميت " بالقاعدة الشرقية" في ظروف أقل ما يقال عنها، أنها عرفت مشاكل وخلافات حادة على الجبهة الشرقية وحول جذور الخلاف, إرهاصات الأزمة، يذكر المجاهد علي محساس أنه" في المرحلة الأولى للثورة كنا مقتنعين بأن المعركة لا يمكن كسبها إلاّ بالتجنيد والتكوين، ومن ثمة البحث عن الإطارات التي تتوفر فيهم شروط معينة، وكان منطقيا، تكوين الإنسان الثوري القادر على العمل السياسي والعسكري في آن واحد" [30] ويضيف محساس في نفس السياق: بأن المؤتمر – الصومام - كان ضرورة ملحّة لأن الثورة انطلقت بطريقة لا مركزية... الأمرالذي جعلهم يتعبدون عن بعضهم البعض...فكان المؤتمر لذلك حاجة ملحة شعر بها الكثير من المجاهدين [31]. كان من الواجب على قيادة الثورة، إثر انعقاد مؤتمر الصومام، مواجهة الانشقاق في المواقف بين الرفقاء، بوضع نظام مركزي. يتمتع بالحيوية ويسعى إلى التوحيد، هذا الأمر المستعجل فرض نفسه في جلسات مؤتمر الصومام الذي أقرّ برنامجا وأنشأ مؤسسات (لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.NRA)، لكن الخلاف حول الصفة التمثيلية

للمؤتمر ظل قائما بين الوفد الخارجي ولجنة التنسيق والتنفيذ [32].

و بخصوص هذه المسألة يذكر المجاهد أحمد محساس في شهادته بأن مؤتمر الصومام لم تحضره عدة أطراف منها. الولاية الأولى (أوراس النمامشة) والقاعدة الشرقية، والوفد الخارجي وأعضاء جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وكذلك الولاية الخامسة، حتى أن محمد العربي بن مهيدي الذي كان آنذاك بالعاصمة، حضر بصفته الشخصية، ولم يحضر كممثل للولاية السابقة الذكر.[33]

إن المادة التاريخية المتاحة والمتوفرة، فيما يتعلق بالانعكاسات السلبية التي أفرزتها مقررات مؤتمر الصومام، لا تسمح بالوقوف على جميع حيثياتها بدقة ووضوح، لأن فكرة المؤتمر الذي يشرف على تنظيم الثورة وإعطائها بعدا وطنيا كانت تجد الإجماع لدى قيادة الثورة، دون استثناء، إلا أنه عندما تم انعقاد مؤتمر الصومام، تجسيدا للفكرة أو المشروع المنوط به وبالصورة التي تم بها ظهرت مواقف رافضة لتطعن في تمثيليته وفي فعالية مقرراته.

وفي هذا السياق ظهرت بوادر الرفض لما تميز به مؤتمر الصومام انطلاقا من حجة الغياب مثل ما هو الشأن بالنسبة للوفد الخارجي [34] والأوراس، ومنطقة سوق أهراس والقطاع الوهراني، وتنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا، إلا أن الاكتفاء بتفسير تلك المواقف بهذه الحجة يبدو (واهيا، لأن الرافضين والمؤيدين لمشروع

أرضية مؤتمر الصومام على حد سواء، كانت تتجاذبهم في حقيقة الأمر خلفيات عدة تخفي في طياتها السعي نحو تزعم الثورة واختلاف الرؤى والتصورّات التي تحدد العمل الثوري برمته إلى حد التباين في النزعة الإيديولوجية كما أشار لي أحد القياديين الرافضين لمشروع وثيقة المؤتمر [35].

و إذا ما عدنا إلى موقف الوفد الخارجي الذي لم يستطع الحضور رغم الدعوة التي وجهت إليه بناء على اتصالات بن مهيدي مع أعضائه يتجلى عنصر هام لفهم الملابسات التي تكتنف الموقف الذي تبلور من المؤتمر فيما بعد من قبل أعضاء الوفد الخارجي، وبصفة خاصة المكلف نيابة عن الوفد من قبل أحمد بن بلة، والمتمثل في شخصية أحمد محساس، ويكمن هذا العنصر في أن جميع المواقف الرافضة لمقررات مؤتمر الصومام لم تكن آنية، تزامنا مع المؤتمر، وإنما انطلاقا من تداعيات العمل بموجب تلك القرارات من جهة، وبسبب التأثير السلبي لظروف خاصة عرفتها الثورة فيما بعد..

و يمكن توضيح ذلك بأن مبدأ أولوية الداخل عن الخارج، لم يقدر له الاحتفاظ بالمصداقية سوى أشهر بفعل الأزمة التي نجمت عن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر إلى تونس، إثر معركة الجزائر في ربيع 1957 [36].

ودون الخوض في تحليل انعكاسات مؤتمر الصومام على العلاقة بين مختلف الجهات المتمثلة لقيادة الثورة يبدو من الأهمية بمكان التركيز على جانب واحد من هذه الانعكاسات ذو ارتباط وثيق بموضوع هذا العنصر، ويتلخص في متابعة تطورات بالغة الأهمية على الجبهة الشرقية على الحدود التونسية، ويقصد بذلك تجمع، وانتظام ممثلي منطقة سوق أهراس، والولاية الأولى بإشراف مساعد أحمد بن بلة المجاهد أحمد محساس، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن ذلك الأمر سبقته مبادرات فردية، كاجتماع 16 نوفمبر 1956 الذي أعلن فيه عن التأسيس الرسمي لولاية سوق أهراس كتعبير عن موقفهم الرافض للتسوية التي جاء بها مؤتمر الصومام بخصوص الوضعية التنظيمية لمنطقة سوق أهراس والتي بموجبها أعاد إلحاقها مرة أخرى بالشمال القسنطيني رغم اعتراف زيغود يوسف بانتمائها للأوراس، وبالإضافة إلى حدث هام، شكّل منعرجا حاسما في مسار الثورة، يتعلق بحادثة اختطاف الزعماء إثر عملية القرصنة الجوية الفرنسية الشهيرة في 1956/10/22.

ويكمن الانعكاس السلبي لهذا الحدث في محاولة استثمار انسحاب الوفد الخارجي من التأثير المباشر على صيرورة العمل الثوري من قبل بعض القادة، وهو ما أحدث رد فعل معاكس يسعى إلى خلع المصداقية أو التشكيك في الصفة التمثيلية لأعلى الأجهزة القيادية للثورة مما نتج عنه أزمة حادة ظلت مستمرة إلى السنوات

الأخيرة من عمر الثورة [37].

لقد كان اجتماع 15 ديسمبر 1956 على حدود الجبهة الشرقية بمشاركة عمارة بوقلاز، وعبد الله بلهوشات، ومسعود بن عيسى، وعمر بن بولعيد، و الباهي شوشان، والأزهر شريط كممثلين عن سوق أهراس، وسدراتة وخنشلة وتبسة، إرهاصا لحركة داعية إلى إعادة النظر في الجهاز التنظيمي السياسي والعسكري والإداري للثورة وانتهى ذلك الاجتماع بقرارات هامة منها:

أ - عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام بحجة عدم وجود ممثلين عن جميع المناطق الداخلية وممثلين عن الخارج.

ب - تطهير منطقة تونس بإبعاد جميع العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت سير العمل الثوري.

ج - تعهد لمنطقة سوق أهراس أداء مهمة التموين بالسلاح للولايات الداخلية.

د -تجديد الثقة في المناضل أحمد محساس للقيام بجميع أعمال الجيش السياسية والعسكرية في الخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني [38].

موقف قيادة الثورة من الأزمة

في مواجهة هذه التطورات التي أعتبرها عبان رمضان تمزيقا للصف، متهما أحمد محساس بمحاولة تزعم الثورة بالبحث عن أنصار في المناطق التي لم تتجاوب مع الواقع الجديد الذي أفرزه مؤتمر الصومام، لم تبق لجنة التنسيق والتنفيذ مكتوفة الأيدي أمام محاولة " العصيان" والفوضى في تونس [39]، إذ بادرت إلى تجسيد، وفرض بعض مقررات 20 أوت 1956 على أرض الواقع بإرسال العقيد عميروش ومحمود الشريف إلى الأوراس لفرض النظام وتثبيت القيادة بعد استفحال الوضع، وفي نفس الوقت تضمنّت استراتيجية لجنة التنسيق والتنفيذ إفشال مناورة محساس والحد من هامش الحركة لديه باتجاه السلطات التونسية إلا أن هذه المهمة لم يكتب لها النجاح إلا بعد إرسال عبان رمضان للعقيد أو عمران إلى تونس كمندوب للجنة التنسيق والتنفيذ بتونس مع شتاء سنة 1957[40] أين ازدادت قوة محساس المتحالف مع مسؤولي: البؤر المتوترة" [41].

لقد استطاع العقيد أوعمران بدعم من السلطات التونسية، وبتفويض كامل من قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إفشال إجماع 8 مارس 1957 في مزرعة المقراني بسوق الأربعاء، وهو الاجتماع الذي ترأسه أحمد محساس وحضره قادة " البؤر المتوترة"، أمثال: - الأزهر شريط، وعباس لغرور، و بلعيد حو، وعبد الحي، ومحمد ساعي، وعمارة العسكري (بوقلاز) والحاج لخضر، ومحمد

عواشرية، كما حضره ممثلون عن لجنة التنسيق والتنفيذ للثورة (C.C.E وهما: محمود الشريف، وعمار بن عودة وقد شن محساس خلال ذلك الاجتماع) ، حملة شعواء على الجهاز التنفيذي للثورة ذكر فيها بأنه سيطلب من الحبيب بورقيبة عدم الاعتراف بمزهودي كممثل سياسي للثورة في تونس [42] لكن تلك الحملة لم تؤت ثمارها كما كان يأمل محساس نظرا لعدة أسباب أولها رد الفعل السلبي من طرف بورقيبة تجاه محساس الذي كان يخفي موقفا، سوف تظهر خلفياته الحقيقية في سياق سياسة بورقيبة اتجاه خطين متمايزين في نظرتهما للأهداف النهائية للثورة الجزائرية [43].

أما السبب الثاني فيكمن في قبول قائد منطقة سوق أهراس عمارة بوقلاز في أبريل1957 اقتراح العقيد أوعمران بخصوص تسوية وضعية المنطقة في إطار تحديد دورها العام، الشامل والهام للثورة، والذي يتلخّص في أن منطقة سوق أهراس لن تتحصّل على الاستقلالية التامّة التي طالبت بها لكن على استقلالية جزئية بصفة " قاعدة مركزية للتموين" مرتبطة عضويا وفي تفس الوقت بالولايتين الأولى والثانية [44].

وهكذا تبخّرت آمال محساس في قلب موازين القوى لصالحه في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ التي قام مندوبها (عمر أوعمران)

بإبعاده من تونس إلى فرنسا ليتولى تنظيم شبكة الدعم اللوجيستيكي في أوروبا.

الخاتمة

ورغم الانتكاسة التي أعقبت شرارة العمل الثوري بالمنطقة في البداية لظروف خاصة إلا أن الثورة التحريرية بالقاعدة الشرقية (منطقة سوق أهراس) امتلكت الهيكلة التنظيمية في فترة تعود إلى مرحلة التحضير للعمل المسلح، ويمكن الإشارة أيضا إلى أن موقعها الجغرافي (الاستراتيجي) أهلّها لكي تكون منطقة عبور للعتاد والعدة بالإضافة إلى كونها كانت على الدوام منطقة احتكاك وثيق بمجريات الأحداث على الساحة التونسية التي شهدت بدورها اضطرابا وتوترا شديدين قبيل اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر حتى أن الدعاية الفرنسية استساغت ببساطة ترويج فكرة مفادها أن الثورة الجزائرية انعكاس لأحداث تونسية.

واستطاع أيضا مؤتمر الصومام من خلال قراراته التنظيمية أن يشكلّ منعرجا بارزا للنطاق الجغرافي الذي ستحدد بموجبه

القاعدة الشرقية إذ اعتبرتها النواة التنفيذية للثورة قاعدة للتموين والدعم اللوجيستيكي منذ ربيع 1957، ومنذ هذا التاريخ ازداد تحكم قيادة الثورة في التنظيم والإشراف على مختلف أوجه النشاط الثوري بعد تحقيق استقرار نسبي ومؤقت في الأوراس والقاعدة الشرقية.

فالبنسبة لمنطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) تمكّنت من تحقيق وضع متميز بموجب اقتراح أوعمران السالف الذكر – دون مطامحها -، ولكن في نفس الوقت كان أحسن من الوضع الذي أسند إليها، بموجب قرارات مؤتمر الصومام فقد أصبحت شريان الثورة على حد تعبير أوعمران عند محاولة إقناعه لعمارة بوقلاز بقبول العرض الذي أصبح بموجبه هذا الأخير عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقائدا للقاعدة الشرقية برتبة عقيد.

إن طبيعة المهمة الموكلة إلى القاعدة الشرقية، فرضت تميزا في هيكلتها خاصة فيما يتعلق بالعسكرية منها، إذ يمكن اعتبارها المنطقة التي بادرت بتنظيم الفيالق العسكرية واستخدامها في الميدان ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: يكمن الأول في ضرورة مهاجمة واختراق الخطوط المكهربة ابتداء من صائفة 1957 بالنسبة لخط موريس، و ربيع 1959 بالنسبة لخط شال

بمجموعات من المقاتلين يربو عدد أفرادها على أفراد الكتيبة. أما السبب الثاني: فيتمثل في المهمة العسيرة التي أسندت إلى فيالق الدعم والحماية المكلفة بمرافقة قوافل عبور السلاح إلى عمق التراب الوطني في الولايات الداخلية.

كما أوكلت للقاعدة مهمة جديدة مع بداية سنة 1959، والتي لم تكن في سلّم مهامها غير أن انعاكاسات سياسة الأرض المحروقة الاستعمارية على الوضع الاجتماعي في المناطق الحدودية الشرقية نجم عنه بروز مأساة اللاجئين التي تفاقمت إلى حد كبير بفعل مخطط شال الذي كان تتويجا لمشروع إفراغ مناطق جغرافية واسعة من مجموع سكانها وهو الأمر الذي شكلّ عبئا ضخما وإرثا ثقيل الوطأة على قاعدة أنشئت أساسا لتقديم الدعم للعمل العسكري المحض.

الهوامش

1 -تقع منطقة سوق أهراس التي سوف يمكن ضبطها وتحديدها خلال مرحلة الثورة التحريرية بتسمية " القاعدة الشرقية" بالشمال الشرقي للجزائر يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب سدراتة و تبسة، ومن الشرق الحدود التونسية و من الغرب عنابة وقالمة، انظر المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة " القاعدة الشرقية" سوق أهراس 14 -15 فيفري 1985، ص1

2 -حسب المجاهد شويشي العيساني (كان مشرفا على قيادة المنطقة الأولى للقاعدة) أن حدود المنطقة، يمكن تحديدها من باب البحر إلى السكة الحديدية مرورا ببوشقوف إلى النبايل و سدراتة والمرسط جبل بوخضرة ثم المريج: انظر مجلة أول نوفمبر – نوفمبر – ديسمبر 1988، ص 44 وانظر كذلك عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 68 -

3- Jacques Duchemin Histoire DU F.L.N. ed Table Ronde PARIS 1962 P110

4 - حول هذا الموضوع يذكر العقيد عمار بوقلاز بأن تكليف الوردي قتال بمهمة قيادة منطقة سوق أهراس يدخل في إطار بسط النفوذ على تلك المنطقة

الحدودية، وعند تحليل تلك الفترة و ملابساتها يتبين أن اختيار الوردي لهذه المهمة يندرج ضمن ما يمكن التعبير عنه بالتوازن الجهوي في توزيع المسؤوليات داخل ولاية سوق أهراس فالوردي نموشي وتعيينه في هذا المنصب إشعار من قيادة الأوراس لجماعة النمامشة بإشراكهم في قيادة المنطقة، انظر: علي العياشي لقاء مع المجاهدين عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر العدد المزدوج 212 -213 جانفي فيفري 1990، ص14.

5 - إن هذه العملية أظهرت بأن الثورة كانت في تصاعد بفعل انضمام عدد كبير من الرجال، حيث تم التحكم في منطقة سوق أهراس بتأسيس هيئة جديدة للقيادة ضمت أسماء بارزة: انظر

Yves Courriér la Guerre d'Algérie 1958-1962, L'Heure des Colonnies, Fayards, Paris 1970,P94

6 - عمارة العسكري المدعو (بوقلاز) من مواليد 1925 بضواحي عنابة انخرط في سلاح البحرية الفرنسية وعمره لا يتجاوز السادسة عشر، وفي 1944 انضم إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، ومع بداية الثورة كلف بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة وبعد اكتشاف التنظيم التحق برفاقه بنواحي القالة، وفي سنة 1955 أصبح مسؤولا عن ناحية سوق أهراس ومعظم الناحية الثانية، التي عرفت فيما بعد بالقاعدة الشرقية، ثم أصبح عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وعقيدا بصفته قائدا للقاعدة، ومع بداية سنة 1958 أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (C.O.M) ، وبعد الاستقلال انتخب أمينا وطنيا ممثلا للقاعدة الشرقية، توفي يوم 14 أكتوبر 1996.

7 -علي العياشي/ المرجع السابق، ص 15، انظر كذلك محفوظ سعد الله، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، عدد 346، نوفمبر 1993، ص 40.

8 -علي العياشي، مرجع سابق، ص 15

9 -لقد واجه المجاهد عمارة بوقلاز على حد تعبيره، صعوبات كبيرة من طرف بعض عناصر الناحية (سوق أهراس) الذين بقدر ما أصرّوا على توليته المسؤولية بقدر ما كانوا يصرون أيضا على أن يعمل وفق أرائهم وطبقا لشروطهم وهو مالم

يقبله على قوله، الأمر الذي جعله يعمل على إبعاد البعض، انظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 16

10–نفسه، ص

11 - الماء الأحمر، مكان يقع بمنطقة عين الزانّة القريبة من الحدود التونسية ب10 كلم، وعن مدينة سوق أهراس بحوالي 35 كلم

12 Mohamed Harbi, le Complot Lamouri et Charles Robert Ageron, la Guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962, Armand Colin, Paris, 1977, p 153.

13 -شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 36: وفي نفس السياق يذهب المجاهدان: مداغين محمد المعروف (بالحاج الأصناب) والمجاهد صالح شلبي المدعو (بوشقوف) إلى نفس الفكرة التي مفادها أن إسناد القيادة لعمارة بوقلاز كانت بطلب من قادة منطقة سوق أهراس، انظر – القاعدة الشرقية - (شريط تلفزيوني) إعداد وتقديم بلقاسم جعافرية 1998.

14 - علي العياشي، المرجع السابق، ص 17، ونفس الطرح يذهب إليه المرحوم المجاهد بشير خلدون في شهادته أثناء الملتقى الأول لإطارات الثورة التحريرية بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 3 -4 -5 - نوفمبر 1997 (شريط سمعي بصري)

15 -المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 9

16- Henri Lemire, Histoire Militaire de la Guerre d'Algérie Albin Michel, Paris, 1982, p81

17 - محمد بوكراع، القيم الأخلاقية للثورة التحريرية، مجلة روضة الجندي عدد 99، من 1 - 5 جويلية 1995، ص 11

18 - جمال قنان، دراسة في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998، ص144

19 -Henri Lemire, Op, Cit, P82, 83

20 -أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأول 1954 -1956 منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1994، ص341

21 - نفسه،ص 341

22 - المتحف الوطني للمجاهد؟ وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الجزائر 1996، ص 25، وانظر كذلك محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 -1962 (م.و.ك)، الجزائر 1989، ص273

23 - محفوظ سعد الله المرجع السابق،ص 40

24 - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 270

25 - محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 40

26 - شهادة المجاهد شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر ديسمبر 1998، ص36

27- Philippe Tripier l'Autopsie de la Guerre d'Algérie, ed -Empire, France Paris, 1972, P62

28 - محمد عباس، ثوار عظماء/ مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 159

ويذكر المجاهد: عمارة بوقلاز بأن السلطات التونسية هي التي استنجدت خلال هذه الفترة بالبعثة الخارجية بالقاهرة للتخفيف من حدّة الصراعات التي كان يعيشها الجزائريون بتونس فأرسل أحمد بن بلة علي محساس إلى تونس لتطهير الأوضاع المتعفنة، انظر علي العياشي، المرجع السابق، ص 18

29 - محمد عباس المرجع السابق، ص 159

30 - نفسه، ص 160

31 - نفسه، ص 160

32- Mohamed Harbi, Op. Cit, 154

33 - مقابلة شخصية مع المناضل أحمد محساس، بتاريخ 1990/07/4 بمقر سكنه بالعاصمة

34 - الزوبير بوشلاغم، المجاهد إبراهيم مزهودي يتحدث مؤرخا عن جوانب من مؤتمر الصومام، وقضايا أخرى، مجلة أول نوفمبر العدد 148، 1996، ص 15.

35 - صرح لي بذلك المجاهد أحمد محساس في مقابلة شخصية معه يوم 04 جويلية 1999، وذهب إلى نفس الطرح في تصريح لجريدة الخبر ليوم 2 سبتمبر

1999، ص 19

36 - أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي 1957، مجلة الذاكرة، عدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996 ص 91.

37 - فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص،ص 290 -293

38 - نفسه، ص 293

39- Raoul Salan, Mémoires fin d'un Empire, Algérie Française, Presse de la cite; Paris, 1972.p 241

40 Mohamed Harbi, Op, Cit, p154

41 - Henri Alleg, la Guerre d'Algérie, T2, Temps actuels, Paris, 1981, p573

42- Albert Paul Lentin, l'Affaire Mahsas et les Chikayas Algériennes. Historia Magazine N°228 15, Mai 1972, pp 1050-1052

43 - الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس 1990، ص 171، 170

44 - يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأنه بعد ما تم تحضير تقرير شامل عن ظروف المنطقة (سوق أهراس) من طرف العقيد أو عمران أرسله إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، إذ اقترح فيه نظام خاص للمنطقة كقاعدة تموين بالأسلحة مع احتفاظها بالأسس التنظيمية كباقي الولايات الأخرى: انظر: عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 30

45- Yves Courriére, op.cit , P 101 انظر أيضا: محمد عباس، المرجع السابق، ص161